مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية
اسم الكاتب: د. منذر الناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4263
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 10:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (2) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (2) 2011

أثر النافذة السكانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية

الدكتور منذر الناصر*

(تاريخ الإيداع 8 / 8 / 2010. قُبِل للنشر في 3 / 3 / 2011)

□ ملخّص □

بالرغم من اختلاف مشكلات البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، إلا أنها تشترك في السبب الأساس لهذه المشكلات ألا وهو النمو السكاني المرتفع، الذي يمكن أن يشكل بوضعه الحالي عائقا كبيراً أمام كل إمكانية للتحديث والتطوير في هذه البلدان.

يعالج البحث الفرصة التنموية الاستثنائية المتمثلة ببوادر انفتاح النافذة السكانية من خلال عرض متزايد من القوة البشرية وتقلص نسبي في معدلات الإعالة والخصوبة، إلا أنها تواجه بمشكلة ضعف الإدخار والاستثمار ومدى مقدرتهما على رفع معدل النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل تمتص البطالة. مما يزيد من احتمالات عدم الاستفادة من الهبة السكانية وتسخيرها في خدمة التنمية.

من هنا، فإن دراستنا ستتضمن أثر النافذة السكانية في بعض متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالصحة – التعليم – الاستثمار– تنمية الموارد البشرية... وسنوضح من خلال الدراسة أهم معوقات التنمية، كالنمو السكاني المرتفع ووجود تراكيب عمرية غير ملائمة للنشاط الاقتصادي، وتواضع الأداء الصحي والتعليمي .. الخ.

الكلمات المفتاحية: النافذة السكانية، نمو سكاني، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة حلب – حلب – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (2) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (2) 2011

The Effect of Demographic Window on Some Economic and Social Development in Syria

Dr. Monzer Al Nasser*

(Received 8 / 8 / 2010. Accepted 3 / 3 / 2011)

□ ABSTRACT □

In spite of the different socioeconomic problems of developing countries, they collaborate of the fundamental cause which is the high population growth that is considered a main retardant of all possibilities of modernization and development of these countries.

This research treats the relationship between demographic window and many of socioeconomic growth variables, especially that the population is considered the basis engine for every development, and it is considered the true fortune of society, that they are liable of the responsibility of modernization and development.

According to what we have said, our study will include the impact of population growth on the following socioeconomic and growth variables: health, education, investment …

We will illustrate through the study the most important growth retardants as high population growth, available of age structures, which is not appropriate for economic activity, and modesty of healthy and educational performance …. Etc

Key words: demographic window, population growth, development economic, social economic

*Associate Professor, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria.

مقدمة:

هناك جدل كبير حول العلاقة بين السكان والتنمية تعكس تباين في وجهات النظر بين التيارات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي الوقت الذي يرى فيه بعضهم أن أساس المشكلة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان النامية، ومن ضمنها سورية يأتي من ارتفاع معدلات النمو السكاني التي تستهلك الثروة وتستنزف الطاقات والموارد والإمكانات وتضعف القدرة على الادخار والاستثمار ومن ثم التراكم اللازم لتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية، يرى فريق آخر أن المشكلة لا ترتبط بالزيادة السكانية، ولا بارتفاع معدلات النمو السكاني بل بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، والعجز عن استيعاب السكان باعتبارهم قوة منتجة ومستهلكة ومحدداً مهماً من محددات النمو الاقتصادي.

وتزداد حدة المشكلة بسوء استخدام الموارد البشرية والمادية وتخصيصها من جهة، وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة وغياب العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

مهما تباينت الآراء والأطروحات حول هذه الإشكالية، فإنه لا يمكن تجاهل أثر ارتفاع معدلات النمو السكاني وانعكاسها على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في وقت انفتاح النافذة السكانية أو تغير التركيب العمري ووقوف المجتمع السوري على عتبة المرحلة الثالثة من مراحل التحول السكاني والتي تنطوي على ما بات يسمى بلغة أو أدبيات التنمية والسكان بـ"الفرصة" أو "الهبة السكانية" التي يمكن أن تتيحها النافذة السكانية.

من هنا فإن على سورية أن تعمل في ظل التحولات السكانية على إعادة تأهيل ثروتها البشرية وتدريبها وتوفير المستلزمات الضرورية لها للاستفادة من المنجزات العلمية واللحاق بركب التطور من خلال تطوير البنية التعليمية والصحية ورفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري والذي يمكن بدوره أن يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث لأنه يتناول بالدراسة والتحليل السكان بوصفهم عنصراً أساسياً من عناصر التنمية، وهم المنتجون والمستهلكون، والغاية والأداة لكل نشاط، وبهم ومن أجلهم تقوم عملية التنمية.

كما تكمن أهمية البحث في دراسة الخصائص السكانية لسكان القطر وتحليلها وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وخاصة في ظل انفتاح النافذة السكانية.

ويهدف البحث إلى:

1) معرفة الانعكاسات الإيجابية والسلبية لانفتاح النافذة السكانية على متغيرات الاستثمار والتعليم وتنمية الموارد البشرية.
2) معرفة التغيرات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها بالزيادة السكانية في سورية.
3) توضيح أثر التغيرات في هيكل السكان على متغيرات التنمية وكيفية التعامل معها واقتراح الحلول المناسبة.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي النظري والتحليل الإحصائي، من خلال الاستفادة من المراجع والدوريات والتقارير العربية والأجنبية، وخاصة الإحصائيات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يخدم البحث ويحقق أهدافه.

فرضيات البحث:

1- هل تقع سورية فعلاً على عتبة المرحلة الثالثة من مراحل التحول السكاني.

2- إن زيادة عدد أفراد القوة العاملة سيؤدي إلى انخفاض معدلات الإعالة الكلية.

3- إن انفتاح النافذة السكانية سيؤثر بشكل إيجابي في معدلات الإعالة الاقتصادية.

-مراحل التحول في هيكل السكان في سورية:

تميز النمو السكاني للمجتمع السوري على مدى القرن العشرين بخصائص مرحلة التحول السكاني من نظام التوازن في نمو السكان إلى النمو السكاني السريع. وقد لعب الدور الأساس في هذا النمو عاملي الولادات والوفيات. ويمكن تلخيص مسيرة التحول السكاني التي شهدها المجتمع السوري في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وكما هو موضح في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): تطور حجم السكان في سورية خلال الفترة 1905 ولغاية منتصف 2007

العام	حجم السكان (ألف نسمة)	وسطي معدل النمو السكاني(بالألف)
تعداد 1905	01469	-
تعداد 1922	01725	9.5
تعدد 1947	03082	23.5
تعداد 1960	04565	30.7
تعداد 1970	06304	32.8
تعداد 1981	09046	33.4
تعداد 1994	13782	32.9
تعداد 2004	17921	26.6
تقدير منتصف 2007	19172	22.7

مصدر الجدول: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية، التقرير الأول 2008، جدول رقم (3)، ص(274).

-المرحلة الانتقالية (1905-1947):

انتقل المجتمع السوري في هذه المرحلة من مرحلة النمو البطيء إلى النمو السريع، وتضاعف عدد سكان سورية في هذه الفترة من 1,469 مليون نسمة في عام 1905 إلى 3,082 مليون نسمة في العام 1947.[1] ووقعت الزيادة الأكبر خلال الربع الثاني من القرن العشرين، لأن الربع الأول تميز بارتفاع معدل الوفيات نتيجة الأوبئة والمجاعات والحروب والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وبلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي خلال هذه الفترة 1,8% تقريباً.

- مرحلة النمو السكاني السريع(1947-2007):

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربع مراحل فرعية:

-المرحلة الأولى هي مرحلة تسارع وتيرة النمو السكاني أو مرحلة الانفجار السكاني، ويمكن حصرها زمنياً بالفترة (1947-1960) وارتفع حجم السكان خلال هذه الفترة من 3,082 مليون في عام 1947 إلى 4,565 مليون في عام 1960، أي أن حجم الزيادة السكانية ازداد خلال 13 عاماً بأكثر من مقدار حجمه في عام1905 [1] وبلغ متوسط معدل النمو السكاني السنوي خلال هذه الفترة 3,06%.

-المرحلة الثانية وهي مرحلة الفتوة السكانية (1960-1981) ارتفع عدد السكان في هذه الفترة من 4,565 مليون إلى 6,305 مليون في عام 1970 وبمعدل نمو قدره 3,2% سنوياً، وهذا المعدل أعلى من وسطي معدل النمو السكاني المسجل في العالم أواخر الستينيات والمقدر بـ2,04%، ويمثل هذا المعدل أعلى ما وصله العالم في القرن العشرين. [1] وارتفع بعدها عدد السكان من 6,305 مليون في عام 1970 إلى 9,046 مليون في عام 1981 وبمعدل نمو قدره 3,3% سنوياً، أي أن حجم سكان سورية في نهاية عام 1981 كان أكثر من 6 أمثاله في العام 1905، وبعد أن كانت سورية بحاجة إلى 42 سنة لكي يتضاعف عدد سكانها (1905-1947)، فإن الأمر لم يستغرق سوى 23 سنة(1947-1970).

-المرحلة الثالثة(1981-1994) ارتفع عدد السكان من 9,046 مليون في عام 1981 إلى 13,782 مليون في عام 1994[2]، واتسمت هذه الفترة بتراجع الخصوبة الكلية، وإنجاب أطفال أقل والاتجاه إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

-المرحلة الرابعة(1995-2007) تتميز هذه الفترة ببروز بوادر انفتاح النافذة السكانية وذلك نتيجة تراجع وتيرة الخصوبة، وبالتالي تراجع معدل النمو السكاني وتغير التركيبة العمرية، وبلغ معدل النمو خلال هذه الفترة 2,8% تقريباً. وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى بأن المجتمع السوري انتقل من مرحلة النمو السكاني السريع(الانفجاري) إلى مرحلة انتقالية وسيطة من نهاية مرحلة النمو السكاني السريع التي تمهد إلى مرحلة التوازن السكاني الحديث.

-مفهوم النافذة السكانية:

إن النافذة السكانية هي مجرد فرصة تنموية كامنة ظهرت وتظهر في العديد من البلدان التي تميزت باتساع قاعدة هرمها السكاني لفترة زمنية طويلة نتيجة النمو السكاني السريع، وتفتح الباب أمام عملية تحول سكاني جديدة، وهي المرحلة الثالثة من مراحل التحول السكاني، ويظهر ما يسمى بالهبة السكانية وهي فرصة تتيحها عملية التغير النوعية في الخصائص العمرية للنافذة السكانية كمجرد إمكانية وليس كنتيجة حتمية لتلك التغيرات [1].

وهنا يجب الاستفادة من هذه الهبة عن طريق الموارد البشرية واستثمارها الاستثمار الجيد في عملية التنمية باعتبارها فرصة لا تتكرر، لأنها فترة محدودة زمنياً فهي لا تتاح إلا مرة واحدة على مدى (25-30)عاماً، ثم لا تلبث أن تتبدد حين تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى، حين تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة انفتاح النافذة السكانية إلى خارج القوة البشرية(المسنون) دون أن يحل محلها عدد مساو.

عرفت الأمم المتحدة النافذة السكانية بأنها الوقت التي تزداد فيه نسبة السكان في الفئة العمرية (15-64) لتصل إلى أكثر من 55% من مجموع السكان، وقد حدثت النافذة السكانية في أوروبا بين عامي 1950-2000 وبدأت في الصين عام 1990 ومن المتوقع استمرارها حتى عام 2015، أما الهند فمن المتوقع دخولها النافذة السكانية في عام 2010 لتستمر حتى عام 2050، أما غالبية دول أفريقيا فلن تدخل النافذة السكانية حتى عام 2045 وما بعد[3].

- التركيب العمري للسكان:

هناك علاقة مباشرة وتبادلية ما بين انخفاض معدل الخصوبة الكلية وتغير التركيبة العمرية للسكان في سورية، إذ يؤدي انخفاض معدل الخصوبة إلى تدني نسبة السكان في الفئات العمرية(0-14)، لكن هذا التراجع في معدلات الخصوبة ما يزال محدود، فقد انخفض من 3,8 مولود لكل امرأة في عام 2001 إلى 3,5 مولود في عام 2004[4].

على الرغم من أن معظم الدراسات تؤكد العلاقة العكسية بين التعليم والخصوبة[5] فإن البعض يشير إلى أن التعليم ربما يكون له أثر طردي على الخصوبة من خلال قلة ميل المتعلمات للرضاعة الطبيعية مما يزيد من احتمالات الحمل بعد فترة وجيزة من الولادة[6] لكن المؤكد أن تعليم المرأة له أثر إيجابي على موقفها من تحديد النسل، ويزيد من ميلها للعمل خارج المنزل ويوسع مجالات اهتمامها، كما يرفع سن الزواج وزيادة الإقبال على وسائل منع الحمل. لذلك يمكن القول أن الحالة التعليمية للمرأة لها دوراً أساسياً في انخفاض معدل الخصوبة[1]، فمعدل الخصوبة ينخفض بارتفاع المستوى التعليمي. ومن المتوقع أن ينخفض إلى 3,3 للفترة 2004–2010، إلا أنه لا يزال أعلى مما هو عليه في معظم الدول العربية، الأردن 3,1 أو مصر 2,9 أو النرويج 1,9 ، كندا 1,9 ، سويسرا 1,5، اليابان 1,3 [7]. لدراسة التركيب العمري لسكان سورية نقدم الجدول التالي الذي يوضح التركيب العمري والنوعي ومعدل الإعالة.

يبين الجدول أن نسبة الأطفال دون الـ15 سنة عام 1970 كانت تساوي 49,3% من السكان و48,4% وفق تعداد 1981 و44,8% وفق تعداد 1994 وانخفضت إلى 40,4% في عام 2001 وتابعت انخفاضها لتصل إلى 39,5% في عام 2004 وانخفضت إلى 37,8% في عام 2007، وبالرغم من هذا الانخفاض الواضح فهي ما تزال مرتفعة نسبياً مقارنة بكثير من الدول ، إذ بلغت 33,3% و37,2% في كل من مصر والأردن على التوالي في عام 2005 بينما بلغت في الدول ذات الدخل المرتفع 18,1%، و20,2% للفترة نفسها[7].

إن هذا الانخفاض يؤثر إيجابياً في عملية التنمية، وخاصة أن هذه الفئة العمرية تحتاج إلى كثير من الخدمات دون أن تساهم في النشاط الاقتصادي، بعكس الفئات المنتجة في الأعمار من(15– 64) التي ارتفعت من 46,9% في عام 1970إلى أن وصلت إلى 58,7% في عام 2007. إلا أنها مازالت أقل من البلدان ذوات الدخل المرتفع 67,1%[4].إن ارتفاع هذه النسبة يفرض على الدولة والمجتمع بذل المزيد من الجهد لضمان تشغيل هذه القوة البشرية وإيجاد فرص التدريب والتأهيل لها. أما بالنسبة إلى الفئة الثالثة فئة كبار السن فإن نسبتها وصلت إلى 3,5%عام 2007 وسيرتفع هذا الرقم إلى أكثر من 15% كما هو الحال في الدول المتقدمة، إذ بلغ هذا المعدل في فرنسا 16,3 عام 2005 [7] مما يدل على التحسن في مستوى الخدمات الصحية.

جدول رقم(2) التركيب العمري والنوعي للسكان ومعدل الإعالة من عام 1970 لغاية2007

العام	بيان	فئات عمرية			معدل الإعالة الكلي	عدد السكان	القوة العاملة	معدل الإعالة الاقتصادي
		14-0	64-15	65+				
تعداد 1970	ذكور	50	45,7	4,3	114	6094000	1525000	399,6
	إناث	48,5	46,7	4,6				
	وسطي	49,3	46,9	4,4				
1981	ذكور	48,6	48,1	3,3	107	8693000	2050000	424
	إناث	48,3	48,5	3,2				
	وسطي	48,4	48,3	3,3				

[1] الخصوبة هي نسبة عدد الأطفال المولودين إلى عدد النساء[8]

معدل الخصوبة الكلية هو متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم امرأة افتراضية واحدة خلال حياتها إذا مرت في كل سنة من عمرها بتجربة الخصوبة الخاصة بالفئة العمرية في تلك السنة. [9]

1994	ذكور	45	56,9	3,1	90	13311000	3242000	410
	إناث	44,5	52,7	2,8				
	وسطي	44,8	53,2	3				
2001	ذكور	40,5	55,7	3,8	77	17388000	5457000	319
	إناث	40,4	57,2	2,4				
	وسطي	40,4	56,5	3,1				
2004	ذكور	39,7	55,3	5	80	17550000	5459000	321
	إناث	39,2	54,9	4,9				
	وسطي	39,5	55,6	4,9				
2007	ذكور	38,4	57,5	4,1	70	19644000	5477000	363
	إناث	37,3	59,6	3,1				
	وسطي	37,8	58,7	3,5				

المصدر:المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية2001، جدول2/3 ص59، 2/9 ص66؛ ومجموعة عام 2005 جدول2/5، وعام 2008، جدول رقم 3/3، ص(82). ونتائج بحث القوة العاملة 2001 ص12 جدول 3/1.

تشهد مرحلة انفتاح النافذة السكانية اتجاه معدل الإعالة الكلي نحو الانخفاض، وخاصة إذا علمنا أن معدل الإعالة الكلي في عام 1970 كان 114(أي أن كل 100 شخصاً داخل سن العمل يقابله 114 شخصا خارج سن العمل) وانخفض إلى80،77،90،107، 70 على التوالي في الأعوام 81، 94، 2001 ،2007،2004 وإذا أخذنا بالاعتبار معدل الإعالة الاقتصادي يتبين أن على كل100 شخصٍ تقريباً في سن العمل عليه أن يعيل 400 شخصٍ عام70 و424 شخصاً عام81 و321 شخصاً تقريباً عام 2004، 363 شخصاً عام 2007 أي أن 25% تقريباً من السكان يقومون بتأمين جميع احتياجات المجتمع.

النتائج والمناقشة:

-أثر النافذة السكانية على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

بمراجعة مفردات الجدول رقم (2) ومع استمرار تزايد السكان في سورية بمعدل يزيد عن 400 ألف سنوياً سيزداد الطلب كمياً على الغذاء والماء والطاقة والنقل والسكن والمرافق والتعليم والصحة والترفيه، كما سيتطور هذا الطلب نوعياً مع التطلعات إلى تحسين مستوى المعيشة وجودة الخدمات، مما سيؤدي إلى ضغط متزايد على الموارد المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات. ولتوضيح الأثر السلبي الذي تمارسه الزيادة السكانية على كاهل المجتمع سنشير إلى أربعة آثار سلبية وهي:

-أثر النافذة السكانية على الناتج المحلي بسعر السوق الجاري.

لدراسة أثر النافذة السكانية في الناتج المحلي، نستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري خلال الفترة 1990-2007، وتطور حصة الفرد منه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3) الناتج المحلي بسعر السوق الجاري (مليون ليرة سورية)

بيان/السنوات	1990	1995	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي	268328	570975	903944	944008	1016519	1202509	1493766	1698480	2019810
عدد السكان (م.ن)	12116	14153	16320	16720	17130	17980	18356	18941	19172
حصة الفرد بالألف	22147	40343	55389	58254	59341	66936	81378	89672	105352

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية2005 – جدول16/28 وجدول 16/36 وجدول10/2. ومجموعة عام 2008، جدول 15/22ص(480-481).

عند مقارنة الناتج المحلي بسعر السوق الجاري بزيادة السكان خلال الفترة من1990 لغاية2007 نلاحظ أن هناك أثراً للزيادة السكانية في حصة الفرد من الناتج، إذ إن معدلات الزيادة في الناتج المحلي بسعر السوق بلغت 752,7%، بينما ازداد السكان بمعدل 158%، وذلك أدى إلى أن حصة الفرد من الناتج قد زادت خلال الفترة المذكورة بنحو 475,7%، ويعني ذلك أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني فقد تطور الإنتاج بشكل ملحوظ مما أدى إلى زيادة حصة الفرد من الناتج من حوالي 22147 عام 1990 إلى 105352 ل.س عام 2007 وبما أنه لا يمكن معرفة أثر انفتاح النافذة السكانية في الناتج المحلي الإجمالي إلا من خلال دراسة تطور هذا الناتج وتطور حصة الفرد منه، نتيجة عدم استيعاب كل الداخلين إلى سوق العمل، وعدم التمكن من خلق فرص عمل جديدة، وعدم كفاية المدخرات المحلية للقيام بالاستثمارات المحدودة بطبيعتها، ولتكون الصورة أقرب إلى الواقع رأينا أن تتم دراسة العلاقة بين عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة لعام 2000.

يتضح من خلال الجدول التالي بأن الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج قد زاد خلال الفترة بمعدل 173% فقط، بينما تزايد السكان بمعدل 117% مما أدى إلى عدم وجود فائض كبير في الناتج المحلي الصافي مقارنة بعدد السكان. ولتقدير الفائض بين الناتج المحلي الصافي ومتطلبات السكان[10] منسوبة للعام2000 عمدنا إلى تقدير قيمة متطلبات السكان كما كان الحال عليه في عام 2000، إذ يتبين أن هناك تزايد في متطلبات السكان.

مما يفرض على الحكومة مزيداً من الجهود لتحقيق التناسب بين النمو السكاني ومتطلبات السكان، هذا مع العلم أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية وتتضاعف أعدادهم كل 30[2] عاماً تقريباً لذلك يتوجب أيضاً مضاعفة الناتج المحلي الصافي بالنسبة نفسها ليبقى التوازن بين عدد السكان ومتطلباتهم، إذ ثبتنا نصيب الفرد والبالغ 51545 ولم نأخذ بالاعتبار تغير أذواق المستهلكين وارتفاع الأسعار المستمر وتنوع السلع والخدمات وتحسن مستوى الاستهلاك، وكل ذلك يمكن أن يعكس أثره على متطلبات السكان بالزيادة دون أي تحسن يذكر في نصيب الفرد.

[2] إن الذي يؤثر في الزيادة السكانية هو حجم السكان وزيادته التراكمية ومعدل النمو السكاني الذي يمكن حسابه وفق المعادلة التالية: log1+r=1/n.log x2/x1

جدول رقم(4):الناتج المحلي الصافي وحصة الفرد منه ومتطلبات السكان خلال الفترة (2000-2007 بالأسعار الثابتة لعام2000)

البيان/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الصافي بكلفة عوامل الإنتاج مليون ل.س	841220	886098	930705	937379	969705	1125087	1281937	1455654
نصيب الفرد منه ل.س	51545	52996	54332	53412	53932	61293	67681	75926
متطلبات السكان مليون ل.س[3]	841220	861832	882965	904615	926779	94616	97631	98822
العجز أو الفجوة	---	24266	47740	32764	42926	1030471	1184306	1356832

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2008، جدول 15/21 ، ص(478).

إن السبب في الفائض هو تثبيت نصيب الفرد، حيث لم نأخذ بالاعتبار تعدد وتنوع السلع وارتفاع الأسعار، لأن زيادة معدل النمو السكاني بأكثر من معدل الزيادة في حصة الفرد تدل على أن النمو السكاني الكبير يلقي أعباء كبيرة على كاهل الدولة. مما يضطرها إلى تخصيص مبالغ أكبر في موازنتها العامة لصالح الجزء العادي المخصص للرواتب والأجور على حساب جزئها الإنمائي لمنع انخفاض مستوى معيشة الأفراد. إذ بلغت حصة النفقات العادية في الموازنة العامة للدولة 56% في عام 2007 مقابل 44% لجزئها الإنمائي [4].

- أثر النافذة السكانية على تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الإجمالي

تؤثر النافذة السكانية في زيادة الادخار نتيجة ارتفاع نسبة القوى البشرية(15-64) سنة باعتبار أن هذه الفئة قادرة على العمل واكتساب الدخل وزيادة حجم المدخرات وتنمية الاستثمارات التي تساهم بزيادة النمو الاقتصادي.

- أثر النافذة السكانية على تكوين رأس المال الثابت:

يعتبر تكوين رأس المال الثابت من أكثر المؤشرات دلالة على واقع البلد الاقتصادي، إذ إنه يعبر عن مدى تنفيذ البرامج والخطط التنموية إضافة لإمكانية تطوير الطاقة الإنتاجية. والجدول القادم يظهر مجمل تكوين رأس المال الثابت وحصة الفرد منه خلال الفترة 2000-2007 في سورية.

يتضح من الجدول ارتفاع مؤشر تكوين رأس المال الثابت من 156 مليار ل.س إلى .294,9 مليار في عام 2007، وارتفعت حصة الفرد من 960 ل.س في عام 2000 إلى 1538 ل.س في عام 2007، لكنها شهدت تأرجحاً خلال هذه الفترة نتيجة النمو السكاني، ومع ذلك فإن معدل نمو هذا المؤشر يعتبر متواضعاً جداً، مما انعكس بدوره على كل من الإنتاج والناتج ووسطي دخل الفرد. ويكفي أن نشير إلى أن حصة الفرد من إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد تزايدت خلال الفترة المدروسة بمعدل 160%.

جدول رقم (5) مجمل تكوين رأس المال الثابت وحصة الفرد منه بالأسعار الثابتة لعام (2000 "بملايين الليرات السورية" من عام 90 ولغاية 2007)

البيان/ العام	2000	2001	2002	2003	2004	2007
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي)	156092	187148	196387	234818	239944	294932
حصة الفرد منه	960	1147	1146	1338	1335	1538

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد: المجموعة الإحصائية السورية جدول 39/16 للأعوام 2000، 2004، ومجموعة عام 2008، ص(505).

[3] **تم حساب متطلبات السكان كما يلي: تم ضرب أعداد السكان بنصيب الفرد الواحد عام 2000 والبالغ 51545 ليرة سورية**

- أثر النافذة السكانية على الاستثمار الإجمالي:

بما أن الاستثمار يؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج، فإن زيادته ستؤدي حكماً إلى تحسن ظروف المعيشة، وهو ضرورة لابد منها لتطور المجتمع . لكن السؤال الذي يطرح، هل تتمكن سورية في ظل انفتاح النافذة السكانية من زيادة حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة؟

إن تحقيق معدل استثمار يجاري الزيادة السكانية ويحسن مستوى المعيشة يتطلب بالدرجة الأولى زيادة معدل الادخار، وهذا يمكن أن يتحقق في ظل انفتاح النافذة السكانية وزيادة نسبة القوة البشرية وقوة العمل. كما أن معظم الدول النامية ومنها سورية تعمل على تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار المباشر فيها أو تعمل للاقتراض من المؤسسات الدولية لسد النقص في المدخرات المحلية، كما يلاحظ فإن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى تلك البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي ما تزال تشكل الجهات الرئيسة التي تقصدها هذه التدفقات[11]

- أثر النافذة السكانية على التعليم:

يلعب النمو السكاني دوراً كبيراً في التأثير في مؤشرات التعليم إذ أن ارتفاع معدل النمو السكاني يفرض على الدولة والمجتمع زيادة عدد المدارس والمعلمين والإداريين... الخ مما يؤثر بشكل مباشر في الموارد المالية المخصصة للتعليم ويزيد من الأعباء المالية.

لكن يمكن أن تتحسن نوعية التعليم في ظل انفتاح النافذة السكانية، وخاصة لصغار السن، ويمكن تنمية مهارات كبار السن والسبب يعود إلى انخفاض نسبة الأطفال في الفئة العمرية (0-14) مقارنة مع باقي الفئات العمرية، ويؤدي هذا الانخفاض إلى تخفيض مستويات الإنفاق بشكل عام، وخاصة لصغار السن وإفساح المجال لزيادة الإنفاق على تأهيل القوة البشرية وتدريبها وتمكينهم من مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية المتتابعة في المجالات كافة. وللاطلاع على مؤشرات التعليم، حسب تقرير التنمية البشرية، نورد المؤشرين التاليين:

أ. دليل معرفة القراءة والكتابة

تعد معرفة القراءة والكتابة شرطاً أساسياً لتطور المستوى التعليمي رغم عدم كونها مؤشراً كافياً لتقدم المجتمعات إذ إن مجرد معرفة القراءة والكتابة لا تمكن الفرد من استخدام التكنولوجيا والتقانة المحدثة وتطويعها بما يتناسب مع احتياجات التنمية، وقد بلغ هذا المعدل 100% في العديد من البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة مثل (كندا والسويد والنرويج وغيرها ...) بينما كانت أدنى قيمة له في النيجر 9,3% إناث ، و 18,3 % ذكور وبلغ في سورية 74,2% للإناث مقابل 90% للذكور[12].

ب. نسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي والعالي:

يعد ارتفاع أعداد المسجلين ضمن كل مرحلة تعليمية دليلاً على القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي، وارتفع صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في سورية من 91% في عام 1991 إلى 95% في عام 2005، وهي نسبة قريبة من نسب الدول المتقدمة، مثل النرويج التي بلغت فيها 99% لنفس الفترة بسبب إلزامية التعليم في هذه المرحلة في سورية، واعتمدت الحكومة مجموعةً من الإجراءات لرفع نسبة القيد في التعليم الأساسي، إذ نص القانون رقم 32 تاريخ 2002/4/7 في مادته الأولى على أن مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي تعدان مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي، وهي مجانية إلزامية واعتبر هذا القانون نافذاً اعتباراً من العام الدراسي 2002 – 2003 [13]

أما نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية فقد ارتفعت من 43% في عام 1991 إلى 62% في عام 2005، إلا أنها أقل بكثير من البلدان المتقدمة مثل النرويج التي ارتفعت من 88% إلى97% للفترات الزمنية نفسها. وتتدنى نسبة

القيد لدى الإناث بشكل عام في سورية، لمجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية خاصة العادات والتقاليد والزواج المبكر الذي يفرض خروج الفتاة من الدراسة بعد مرحلة قصيرة وتسرب الأطفال الصغار ذكوراً وإناثاً من المدارس. أما في مجال التعليم الجامعي، فيمكن ملاحظة تطور مؤشراته من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(6) عدد الجامعات والكليات وعدد الطلاب مابين عامي 1970 – 2007

السنة	عدد الجامعات		عدد الكليات		عدد الطلاب الكلي		عدد الطلاب الوسطي لكل كلية	
	عامة	خاصة	عامة	خاصة	عامة	خاصة(آلاف)	عامة	خاصة
1970	2	–	19	–	36761	–	1934	–
1980	4	–	30	–	94794	–	3160	–
1990	4	–	44	–	162906	–	3702	–
2000	4	–	56	–	155137	–	2770	–
2001	4	–	61	–	172853	–	2834	–
2002	4	–	59	–	190750	–	3233	–
2003	4	–	62	–	201689	–	3253	–
2004	5	–	66	–	218071	–	3304	–
2005	5	8	66	30	233753	8,3	3541	276,6
2006	5	8	91	31	255634	8,3	2809	268,0
2007	5	8	107	33	279614	12,0	2613	364,0

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية لعام 2000 ص(416) وعام 2005 جداول 1/11 وعام 2008، ص(359). المجموعة الإحصائية عام 2009،ص(348-316)،

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد الجامعات ارتفع من جامعتين عام 1970 إلى خمس جامعات عام 2007، وبلغ عدد الجامعات الخاصة 8 جامعات في عام 2007، وارتفع عدد الكليات العامة من 19 كلية في عام 1970 إلى 107 كلية في عام 2007، وارتفع عدد كليات الجامعات الخاصة من 30 كلية في عام 2005 إلى 33 كلية في عام 2007. كما ارتفع عدد الطلاب في الجامعات الحكومية من 36761 طالباً عام 1970 إلى 279614 طالباً عام 2007، وارتفع عدد طلاب الجامعات الخاصة من 8,3 ألف طالب في عام 2005 إلى 12 ألف طالب في عام 2007، وازداد متوسط عدد الطلاب في كل كلية عامة إذ بلغ عدد الطلاب الوسطي عام 1970 حوالي 1900 طالباً وارتفع ليصبح بحدود 2600 طالباً في عام 2007، كما ارتفع متوسط عدد الطلاب في كل كلية خاصة من 276,6 طالباً في عام 2005 إلى 364 طالباً في عام 2007. لقد كان التعليم الجامعي حتى عام 2001 تعليماً عاماً، ومع بداية عام 2001- 2002 اعتمد نظام التعليم المفتوح بإشراف وزارة التعليم العالي، كما اعتمد نظام التعليم الموازي والافتراضي وشهد العام 2003 – 2004 افتتاح العديد من الجامعات الخاصة، ومن المؤكد أن ذلك سيرفع نسبة القيد وعلى جميع مستويات التعليم .

- أثر النافذة السكانية على الوضع الصحي:

يعدُّ المستوى الصحي في بلد ما مؤشراً لمستوى التنمية الاقتصادية في هذا البلد، فإذا كان المستوى الصحي مرتفعاً فلا بد أن يكون مستوى التنمية مرتفعاً أيضاً والعكس صحيح. ويعد مستوى الوفيات وخاصة وفيات الرضع والأطفال من أهم المؤشرات عن الواقع الصحي، إذ إنه يعكس تأثيره مباشرةً على العمر المتوقع عند الولادة. وتساهم النافذة السكانية في تعزيز الواقع الصحي من خلال زيادة فرص تعليم الإناث وزيادة الاهتمام بصحتهن وارتفاع أعمارهن وقت الزواج، وبالتالي إنجابهن لعدد أقل من الأطفال.

ويوضح الجدول رقم (7) معدل وفيات الرضع والأطفال والعمر المتوقع عند الولادة في الجمهورية العربية السورية وبعض البلدان المختارة خلال الفترة 1970- 2007:

جدول رقم(7) معدل وفيات الرضع والأطفال والعمر المتوقع عند الولادة في سورية وبعض البلدان المختارة خلال الفترة ما بين 1970 – 2005

البلد	العمر المتوقع عند الولادة 1970- 2000		معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي		معدل وفيات الأطفال دون سن ال5 سنوات لكل 1000	
	1975	2005	1970	2005	1970	2005
سورية	57	73,6	90	14	123	15
تونس	55,6	73,5	135	20	201	24
مصر	52,1	70,7	157	28	235	33
كندا	73,2	80,3	19	5	23	6
النرويج	74,4	79,8	13	3	15	4
الصين	63,2	72,5	85	23	120	27
العالم	58,3	66,0	96	52	148	76
بلدان دخل مرتفع	71,5	78,7	24	6	32	7
بلدان نامية	55,8	65,5	109	57	167	83

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2008، ص(249-251).

يوضح الجدول بأن العمر المتوقع عند الولادة في سورية قد ارتفع من 57 سنة عام 1975 إلى أكثر من 73,6 سنة للفترة 2002 – 2005 وهو أعلى من المتوسط العالمي وأعلى من مستواه في البلدان النامية، كما أن معدل الوفيات الرضع انخفض من 90 لكل 1000 مولوداً حياً عام 1970 إلى 14 عام 2005 وهو أخفض بكثير من معدله في البلدان النامية مأخوذة بشكل عام وأدنى بكثير من المتوسط العالمي، كما أن معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات انخفض من 123 عام 1970 إلى 15 عام 2005، مما يدل على الجهود التي تبذلها سورية لتحسين مستوى الخدمات الصحية. ويمكن أن تكون الصورة أكثر وضوحا لو أخذنا بعض مؤشرات تطور الخدمات الصحية في القطر التي يفصلها الجدول رقم (8)

جدول رقم(8) توزيع المشافي العامة والخاصة وذوي المهن الطبية ومتوسط عدد السكان لكل منهم في سورية من عام 1970 حتى عام 2007

السنوات	المشافي الحكومية		المشافي الخاصة		الإجمالي		عدد السكان لكل سرير
	عدد المشافي	الأسرة	عدد المشافي	الأسرة	المشافي	الأسرة	
1970	28	4257	49	1196	81	6126	1007
1980	33	6746	109	2134	146	9614	934
1995	62	12438	228	4248	294	17623	805
2000	65	12518	325	5852	393	19669	830
2001	67	12418	336	6003	403	18421	848
2002	66	14311	343	6343	409	20654	829
2003	76	15227	364	6590	440	21817	804
2004	78	15487	376	6795	454	22282	807
2005	85	16402	373	7396	458	23798	762
2006	110	20296	353	7147	463	27443	682
2007	114	21104	355	7646	469	28750	667

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة وما بعد، جدول 2/12، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية عام 2008، ص(384).

يتضح من خلال الجدول بأن عدد المشافي العامة والخاصة في ازدياد مستمر، ويتزايد عدد الأسرة مما يجعل العدد الوسطي للسكان لكل سرير يتناقص تدريجياً عاماً بعد عام نتيجة اهتمام الحكومة بالواقع الصحي بالرغم من الزيادة السكانية المرتفعة، وتعتبر هذه المعدلات مؤشراً إلى مستوى تطور الرعاية الصحية في الجمهورية العربية السورية.

لقد تنبهت الدول النامية في السنوات الأخيرة إلى ضرورة الاهتمام بالواقع الصحي وخاصة بمؤشرات انخفاض الوفيات من الأطفال التي تشكل خسارة كبيرة للأسرة والمجتمع حيث أن الأطفال هم الثروة البشرية الكامنة في أي بلد من البلدان، وبمقدار ما تتمتع به هذه الثروة من صحة وتعليم ودخل كاف فإنها ستكون عاملاً دافعاً وقوياً للتنمية والسير بهذه البلدان على طريق التطور إذا تمكن المجتمع من استثمارها الاستثمار المطلوب، لذلك يجب العمل على استثمار جميع الموارد المتاحة، ورفع إنتاجية العمل وتقليل ومحاربة البطالة بكافة أنواعها وإدخال المرأة في عملية الإنتاج، إذ أن التجارب أثبتت أن عدد المواليد ينخفض طرداً مع عمل المرأة، لذلك يجب استخدام جميع وسائل وإجراءات تنظيم النسل، ويمكن لهذا الإجراء أن يكون مكملاً للإجراء الأول إذ أن إدخال المرأة في عملية الإنتاج والاهتمام بدخلها ومستوى تعليمها مثلها مثل الرجل يمكن لها أن تخفض من عدد أفراد أسرتها بشكل طوعي، وإن هذه الإجراءات يمكن أن تكون ذات فاعلية أكبر فيما لو توافرت للمرأة الإمكانية في الحصول على خدمات تنظيم الأسرة بيسر وسهولة.

-أثر النافذة السكانية في تنمية الموارد البشرية في سورية:

إن التنبؤ بمستقبل الموارد البشرية في البلدان النامية بشكل عام وفي سورية بشكل خاص أمر في غاية الصعوبة، وخاصة في ظل ثورة المعلومات وتحول العالم إلى سوق واحدة. وتزداد حدة المشاكل بانتشار البطالة وانخفاض معدلات التنمية [14] حتى تتمكن سورية من استغلال الهبة السكانية فإنها يجب أن تسعى إلى تنمية القوة البشرية التي تتيحها النافذة السكانية التي ستستمر من 25-30 سنة من خلال سياساتها الاقتصادية والاجتماعية

والتعليمية والتكنولوجية، وأن تحسن استخدام ثروتها في صنع التنمية، لأن الثروة البشرية المدربة والمؤهلة تقنياً وفنياً هي الثروة الحقيقية لأي بلد نامي والتي يمكن أن تقفز بها من التخلف إلى التنمية إذا أحسن استخدامها والتعامل معها. إن الهدر في الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل يؤدي إلى ضياع الدخل والإنتاج الذي يمكن أن ينتج لو أمكن تشغيل كل هذه الموارد البشرية المعطلة، كما أن عدم استغلال هذه الموارد يؤدي إلى تراجع قيمة رأس المال البشري. فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العملية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلاً ذا قيمة كبيرة وقيمة إنتاجية عالية[15].

أمام هذه المواجهة لا بد من تفعيل وتقوية دور الموارد البشرية في التنمية الشاملة، وقد ذكرت إحدى الدراسات أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو الاقتصادي، أما رأس المال المادي فيساهم بما نسبته 20% فقط [16]. والذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال مجموعة من البرامج والخطط سنطرح أهمها:

- **التعليم:** لا يمكن للمدارس والجامعات أن تعطي المعلومات والمعارف الكافية للطلاب واكتشاف مواهبهم في ظل المتغيرات التكنولوجية وتوافر الحواسيب والبرمجيات، لذلك يجب تحويل الطالب من مستهلك للخدمة إلى منتج لها وذلك يفرض تدريب مستمر لمتابعة المستجدات.
- **إعادة التأهيل:** لقد تأخرت سورية بوضع إستراتيجية واضحة لإعادة تأهيل مواردها بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية، كما أن المؤسسات التعليمية مازالت عاجزة عن تلبية حاجات الموارد البشرية للتأهيل المستمر لتنظيم التطورات الثقافية والعلمية، لذلك لابد من وضع إستراتيجية قطاعية للتأهيل والتدريب معتمدة على إستراتيجية واضحة ومركزةً على تنمية العنصر البشري من خلال الارتقاء بالتعليم والتدريب وخلق أجيال قادرة على المنافسة عالمياً [17].
- **تنمية الموارد البشرية في المؤسسات:** يجب أن تسير برامج التدريب والتأهيل سيراً متوازناً مع التوسعات المحتملة في التقانات، كما لا بد لبرامج التدريب والتأهيل من أن تأخذ طابعاً عصرياً يستجيب للمتغيرات التكنولوجية.

مع الإشارة إلى أن تنمية الموارد البشرية ستتعرض لمجموعة من المعوقات في ظل العولمة ونشير هنا إلى أهمها:

- **التأقلم الاجتماعي:** إذ إن الانتقال من مستوى تكنولوجي إلى مستوى أكثر تطوراً يستوجب تغيراً مناسباً في سلوك الناس ومفاهيمهم وعلاقاتهم الاجتماعية خاصة أن معدل النمو التكنولوجي هو أسرع من معدل النمو بالدليل الثقافي بكل مكوناته، فالمطلوب هو التكيف مع التكنولوجيا بمزيد من الحراك الاجتماعي والاقتصادي وعلى وجه الخصوص التعليمي والتدريبي[18]
- **قصور البحث العلمي:** لا تولي البلدان النامية بشكل عام وسورية بشكل خاص الاهتمام الكافي للبحث العلمي ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف القناعة بأهمية البحث العلمي، لهذا نجد أن الدول النامية فقيرة في أبحاثها وإن وجدت بعض الأبحاث فإنها غالباً ما تكون ضعيفة الارتباط بالتنمية كما تفتقر إلى الوسائل والأدوات والمراجع والدوريات ... الخ اللازمة في عملية البحث. ويكفي أن نشير هنا إلى أن عدد العاملين في الأبحاث والتنمية في البلدان النامية منخفض جداً مقارنة بالبلدان المتقدمة، فهو لا يزيد عن 29 شخصاً لكل مليون نسمة في سورية للفترة الممتدة 1990–2005 كما هو مبين في الجدول رقم (8) ورغم عدم القناعة بصحة هذه الأرقام، خاصة وأن سورية بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة إلى توجيه الاهتمام بالبحث العلمي من خلال افتتاح كثير من المراكز البحثية وفي شتى مجالات العلوم إلا أن المؤشرات السابقة تدل على ضعف عملية البحث والتطوير في البلدان العربية وبالتالي عدم قدرتها على اكتساب وإنتاج المعرفة، الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد الدول العربية من الوصول إلى مجتمع المعرفة[19] كما لا تزال جهود البحث العلمي ضئيلة جداً في سورية وتتركز هذه الجهود في مراكز الأبحاث الحكومية كما أن الجامعات تركز

في معظم الأحيان إلى التدريس كهدف أساس دون إعطاء الاهتمام الكافي للبحث العلمي[20] بينما في اليابان يزيد عن 5200 شخص. كما أن نسبة الإنفاق على البحث والتنمية تبلغ في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة أكثر من 40 ضعف عنها في البلدان النامية، وبلغ عدد براءات الاختراع في اليابان 857 براءة اختراع لكل مليون شخص في عام 2005، بينما في سورية 2 براءة اختراع. ويوضح الجدول رقم (9) وضع التقانة والابتكار والبحث العلمي في البلدان ذات المستويات المختلفة للتنمية البشرية

جدول رقم (9) مستخدمو الانترنت وبراءات الاختراع ونسبة الإنفاق على التنمية والبحث العلمي وعدد العاملين في الأبحاث والتنمية

الدولة	مستخدمو الانترنت (لكل ألف شخص) 1990	مستخدمو الانترنت (لكل ألف شخص) 2005	براءة الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 2000-2005	الإنفاق على البحث والتنمية % من الناتج المحلي الإجمالي 2000 - 2005	العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 1990 - 2005
بلدان نامية	(0)	86	00	0,06	384
دول عربية	(0)	88	00	[4]0,2	-
ذات تنمية مرتفعة	25	365	189	2,4	3035
ذات تنمية متوسطة	0	73	3	0,8	555
ذات تنمية منخفضة	0	17	-	00	-
سورية	0	58	2	0,2	29
اليابان	(0)	668	857	3,1	5287
السعودية		70		0,3	97
ليبيا		36			361

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص(263-264)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي 2009،ص(271).

مر التحول في هيكل السكان بعدة مراحل كان آخرها المرحلة الانتقالية الوسيطة في الفترة الممتدة من عام 1995-2007 التي تتميز بتراجع معدل النمو السكاني وبروز بوادر انفتاح النافذة السكانية، وهنا يجب أن تستفيد سورية من هذه الهبة باعتبارها فرصة لا تتكرر من خلال استثمار الموارد البشرية.

إلا أن النافذة السكانية يكون لها انعكاسات متعددة على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة متطلبات السكان وتفرض مزيداً من الجهود لتأمين تلك المتطلبات وتتطلب مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لكي يتم زيادة وتحسين مستويات المعيشة للسكان، كما تتطلب النافذة السكانية زيادة معدلات تكوين رأس المال الثابت ومعدلات الإدخار والاستثمار ويمكن الوصول إلى هذه الأهداف من خلال استغلال الهبة السكانية وزيادة معدلات التأهيل والتدريب للموارد البشرية والاستثمار البناء لهذه الموارد الذي ينعكس على زيادة الإنتاج والإنتاجية.

والنافذة السكانية لها تأثير مباشر في الوضع الصحي وتحسين مستوى الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات وتؤدي إلى انخفاض مستويات الخصوبة وإنجاب النساء لعدد أقل من الأطفال وزيادة الاهتمام بصحتهن، وفي

[4] يعود لعام 2003 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

النهاية يجب استغلال النافذة السكانية في تنمية القوة البشرية واستثمارها أفضل استثمار في صنع التنمية من خلال التعليم والاهتمام بجودته وإعادة تأهيل الموارد البشرية العاملة في جميع القطاعات وتفعيل دور البحث العلمي وتسخيره في خدمة التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تتميز هذه الفترة ببروز بوادر انفتاح النافذة السكانية وذلك نتيجة تراجع وتيرة الخصوبة، وبالتالي تراجع معدل النمو السكاني وتغير التركيبة العمرية. فالمجتمع السوري انتقل من مرحلة النمو السكاني السريع (الانفجاري) إلى مرحلة انتقالية وسيطة من نهاية مرحلة النمو السكاني السريع التي تمهد إلى مرحلة التوازن السكاني الحديث.

2- إن النافذة السكانية تؤثر إيجاباً على متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا تمكن المجتمع من الاستفادة من الفرصة السكانية واستثمار الطاقات البشرية ودمجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق الفائض الاقتصادي، وإذا لم يحسن المجتمع استغلال الهبة السكانية فإنها تنعكس سلباً على التنمية، وهذا يؤكد قبول الفرضية الثانية من فرضيات البحث وصحتها.

3- للنمو السكاني أثر واضح في كثير من متغيرات التنمية، إذ إن الزيادة السكانية تثقل كاهل المؤسسات التعليمية بأعداد ضخمة من التلاميذ سنوياً ولا يخفى أن ذلك يفرض تأمين متطلبات كثيرة للارتقاء بالمستوى التعليمي.

4- يشكل النمو السكاني حجر عثرة أمام إمكانية الاستثمار إذ إن الزيادة السكانية الكبيرة تلتهم كل زيادة يمكن أن تحصل وخاصة أن الاستثمار السكاني يستهلك أكثر من 40 % من نسبة الاستثمار الكلي ويشكل عائقاً كبيراً أمام تمويل التنمية .

التوصيات:

1- يجب على وسائل الإعلام أن تشارك بفعالية لتعريف المواطنين بأهمية تخفيض النمو السكاني وفوائده وتصحيح الأفكار الخاطئة عن تنظيم الأسرة وعمل المرأة .

2- يجب معرفة وتحديد توقيت ظهور الهبة السكانية، واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة السكانية لأنها من الممكن أن تترك آثاراً إذا لم يتم تفاديها، وسيكون لها آثارٌ اقتصادية واجتماعية خطيرة عند ارتفاع معدلات الإعالة وخاصة إعالة المسنين ومستلزمات الضمان الصحي والخدمات الصحية.

3-يجب تعظيم الاستفادة من الفرصة السكانية من خلال تواصل واستدامة الانخفاض في معدل النمو والإنجاب.

4-إن تحقيق التنمية البشرية وزيادة الاستثمارات الاقتصادية ضرورة لا بد منها للسير بطريق التنمية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتخفيض معدلات النمو السكاني باستخدام جميع الطرق والوسائل المشروعة وإدخال المرأة في عمليات الإنتاج.

5- إن تطوير القدرات البشرية يجب أن يستمد من مجموعة واضحة من الخطوات أهمها وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. ووضع معايير دقيقة لعملية اختيار القيادات الإدارية. ووضع هياكل تنظيمية مرنة قابلة للتطور .وتنمية الأطر البشرية وتزويدها بالخبرات والمهارات والإمكانات لاستيعاب التقانات الحديثة. وتنمية روح التعاون والانتماء من خلال توافر الحوافز والمكافآت.

المراجع:

1. الهيئة السورية لشؤون الأسرة، *حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول*،2008، 328.
2. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2007، جدول 2/4، (62).
3. BLOOM.D.C.; JAYPEE. S, the demographic dividend ,*a new perspective on the economic consequences of population change*, 2003,315.
4. المكتب المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية 2008*، 511.
5. حسن، نجوى قصاب، *المسألة السكانية والمؤشرات الاجتماعية*، الاتحاد النسائي العام،الجمهورية العربية السورية، 1998، (13).
6. قاسم، ليلى قائد، *محددات النمو السكاني والآثار الناجمة عنه في الجمهورية اليمنية*، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2008، 304.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية 2007-2008*، 388.
8. د. خليفة، ياسين، *الإحصاء السكاني*، جامعة حلب، 1988، (518).
9. د. الأشقر، أحمد، *علم السكان*، جامعة حلب، 1993، 340.
10. د.محمد العلي، إبراهيم، *دراسة حول السكان والتنمية وتنظيم الأسرة في الجمهورية العربية السورية*، بناة الأجيال، السنة الرابعة، عدد 13، كانون الثاني،1995.
11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، *تقرير الاستثمار العالمي 2004*، الأمم المتحدة، (8).
12. UNDP , *Human Development Report*, 2004, 300.
13. *القانون رقم 32* تاريخ 2004/4/7، الصادر عن السيد رئيس الجمهورية.
14. زكي، رمزي، *الاقتصاد السياسي للبطالة*. سلسلة عالم المعرفة، عدد 226،1997 ، 519.
15. البيات، طاهر فاضل، وآخرون، *المدخل إلى علم الاقتصاد*، الأردن، دار وائل،ط1، 2009، 305.
16. موقع انترنيت، 15-9-2007. <www.agentsprol.com >
17. علي، نبيل; حجازي ناديا، *الفجوة الرقمية*. سلسلة عالم المعرفة، عدد 318،2005، 467.
18. البلاوي، حازم، *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*.سلسلة عالم المعرفة، عدد 257،2002 ، 271.
19. الوليد الصباغ ،عبد الحميد، *إستراتيجية الانتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفة في الدول العربية*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2010، 214.
20. موقع انترنيت، سعدوني محمد، ماري عبد الحفيظ، *البحث العلمي في الوطن العربي ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا*، 10-12-2010. <www. Dselfq.nfo/rb/ft.n25 >